المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– بين الواقع ومأمول المستقبل –

Small and Medium Enterprises in Algeria- Between Reality and the Hope for the Future –

ميلودي أم الخير[1] *، بوخدوني وهيبة[2]

[1] جامعة علي لونيسي بالعفرون، omiloudi76@gmail. com

[2] جامعة علي لونيسي بالعفرون ، hibabfk@yahoo.fr

الاستلام: 2020/10/23 القبول: 2021/02/19 النشر: 2021/05/31

ملخص:

تهدف الدراسة الى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وما ينتظر تحقيقه منها في المستقبل من خلال الكشف عن العراقيل والصعوبات التي تحول دون ترقيتها وتحقيق أهدافها المستقبلية مع عرض الحلول المقترحة من طرف الجهات الوصية للقضاء على القيود المالية والتنظيمية والتسييرية لتنميتها وتطورها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل كافة الجوانب المتعلقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أظهرت النتائج أنه رغم كل المشاكل التي واجهت ولا زالت تواجه المؤسسات الصغيرة تبقى تؤدي دورا أساسيا ومهما في الاقتصاد الوطني بخلق مناصب شغل جديدة وتوفير قيمة مضافة في جميع القطاعات، ورغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعراقيل تمنعها من الاستمرارية وهذا ما لاحظناه من خلال إحصائية وفيات المؤسسات الصغيرة التي شطبت سنة 2018 والتي قدرت نسبتها ب63، 25 بالمائة من المجموع.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، مؤسسات صغيرة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رموز jel: E66، F43.

Abstract:

The study aims to diagnose the reality of small and medium enterprises and what is expected to be achieved in the future by revealing obstacles and difficulties that prevent them from being promoted and achieving their future goals while presenting the solutions proposed by the trustees to eliminate financial, organizational and managerial restrictions for their development and development to contribute to economic and social development, To address the various aspects related to the study, a descriptive analytical

* المؤلف المراسل

approach was used to present and analyze all aspects related to the reality of small and medium enterprises in Algeria.

The results showed that, despite all the problems encountered and still facing small enterprises, they still play an essential and important role in the national economy by creating new jobs and providing added value in all sectors. Despite the development in the number of small enterprises and construction that appears every year, these institutions are still It suffers from problems and obstacles preventing it from continuing, and this is what we have noticed through the statistics of the deaths of small enterprises that were written off in 2018, which were estimated at 25,63 percent of the total.

Keywords: Small and medium enterprises, economic development, social development, small enterprises, Development of Small and medium enterprises.

(JEL) Classification : E66 ،F43.

1. مقدمة:

أدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية، لذلك أخذت تركز الجهود عليها، وهذا الاهتمام ينبع من فكرة كون المؤسسات الصغيرة منهجا متميزا قائما بذاته من جهة، ومن جهة أخرى كونها منهجا مكملا ومساندا للمؤسسات الكبرى، و يأتي الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المؤسسات كونها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، و الفنية، و الإنتاجية، و التسويقية ،و تفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية و التوظيف الذاتي.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي نظرا لأهميته الكبيرة ، خصوصا بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، ضمن هذا السياق، تندرج هذه الدراسة التي هدفت إلى تكوين رؤية فكرية عن تجربة الجزائر، في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آليات تطويرها و ترقيتها على اعتبار انه ينظر إليها، كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي

1.1 إشكالية البحثية: من خلال ما سبق وفي محاولة لتشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات والعراقيل التي تعيق ما ينتظر منها في المستقبل من أهداف اقتصادية واجتماعية تم طرح السؤال الرئيسي التالي:**ما هو واقع والتحديات المستقبلية لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟**

وبهدف التحكم في الموضوع، تم طرح التساؤلات الفرعية، نوجزها كما يلي :

- ماهي مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي الصعوبات و العراقيل التي تعيق ترقية و تطوير هذا القطاع في الجزائر؟
- ماهي الحلول المقترحة للنهوض بهذا القطاع ؟

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة و إعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- سعت الجزائر، على غرار مختلف دول العالم، إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث زاد عددها في العشرية الاخيرة.
- إن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل عرف تحسنا خلال السنوات الأخيرة. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في الجزائر لم تحظى بالمكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني، بسبب الفضاء الهش والمعرض للعديد من المعوقات التي تعرقل تنميتها.
- من أجل توجيه الاهتمام نحو تعبئة القدرات و الإمكانيات المتاحة في القطاع الخاص و توجيهها نحو الاستثمار في هذا النوع من القطاعات تم استحداث عدة منشآت لترقية وتطوير هذا القطاع.

2.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- معرفة مراحل نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الكشف عن العراقيل والصعوبات التي تحول دون ترقيتها وتحقيق أهدافها المستقبلية.
- عرض الحلول المقترحة من طرف الجهات الوصية للقضاء على القيود المالية والتنظيمية والتسييرية، لتنميتها وتطورها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1.2 النشأة والخصائص:

قبل التطرق إلى نشاه و تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر، لابد من تعريف هذه الأخيرة من طرف المشرع الجزائري و هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/11، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي ينص على ما يلي:" تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار جزائري ، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،01/11/ 2017، ص 06). ويقصد بالمؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها

بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.(http://dim-msila.dz/?p=73 ، تاريخ الزيارة:08-01-2020).

ومن بين بعض الباحثين الذين عرفوا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- **تعريف P. KOTLER et B.DUBOIS**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تدعم تشغيل المؤسسات الكبيرة من خلال تقديم خدمات المقاولة من الباطن، ويمكن أيضا أن تكون كوسيط في التدفقات التجارية .ينبغي أن تساعد الدولة المؤسسات التي تحتاج إلى رأس المال والتقنيات والمواد والخدمات من أجل مواجهة المنافسة.(KOTLER. P, DUBOIS. B, 2006, p247)

- **تعريف Peter** DRUCKER : بالنسبة له ، يوجد معيار واحد فقط لتحديد ما إذا كانت الشركة صغيرة أم متوسطة . وهو عدد الاشخاص العاملين، ففي الأعمال التجارية الصغيرة يسير المدير عدد قليل من الأشخاص في المنظمة التي تقع عليها مسؤولية النتائج الرئيسية ، فو يحدد التزاماتهم ، ويشرف على تدريبهم مراقبة نتائجهم وعددهم لا يتجاوز اثني عشر أو خمسة عشر شخصا.(FONFANG, 2014, p 14)

-**تعريفGUILHON** : يقدم تعريفًا يركز على مفهوم قابلية التحكم ، والذي يعبر عن ما يجب السيطرة عليه ، وهذا يعني حقيقة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها نظام تنظيمي يمكن السيطرة عليه من قبل المدير، فالمراقبة والتحكم تسمحان بتحليل تطور المؤسسة من خلال وصف الاتساق بين أهداف المدير ومستوى الأداء المحقق في البيئة من الناحية المالية والتنظيمية. (Abdelatif & Sidi Mohamad,p.2)

و يمكن تلخيص أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر كما يلي(محمد، 2003، ص.02):

- مؤسسة مصغرة تشغل من 1 إلى 09 اشخاص، رقم الأعمال السنوي اقل من 40 مليون دينار جزائري، مجموع الحصيلة السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.

- مؤسسة صغيرة تشغل من 10 إلى49 شخص، رقم الإعمال السنوي اقل من 400 مليون دينار جزائري، مجموع الحصيلة السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

- مؤسسة متوسطة تشغل من 50 إلى 250 شخص، رقم الأعمال السنوي بين 400 مليون و04 ملايير دينار جزائري ، مجموع الحصيلة السنوية بين 200 و 01 مليار دينار جزائري، مع ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير لكل هذه الانواع.

وتتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في:(أحلام وأسيا،06-07 ديسمبر 2017، ص. 05-07)

-**سهولة التأسيس** :تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات.

-**استقلالية الإدارة ومرونتها** :تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.

-**إتاحة فرص العمل**: بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقد فهي تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

-**القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة** :يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.

-**أداة للتدريب الذاتي**: تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.

-**ارتفاع جودة الإنتاج** :بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين.

-**غلبة الطابع المحلي** : تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

-**تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي** :تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة...، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية.

-**قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر** :تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

2.2. التطور:

لقد بدأ تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر يظهر ببطء شديد خاصة قبل سنة 1990و يرجع ذلك أساسا إلى اعتماد الجزائر المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية وعموما نجد مرحلتين أساسيتين تميز تطور المشروعات الصغيرة في الجزائر و هي :

1.2.2. مرحلة الاقتصاد الموجه: إن أول قانون للاستثمار في الجزائر المستقلة كان موجها للمستثمرين الأجانب حيث أنه يتطلب حد أدنى من الاستثمار يقدر ب 5 ملايين فرنك محققة في ثلاث سنوات. إن قانون 1982 لم يأتي بتغييرات كبيرة لأن اختيار مجالات الاستثمار ظل في إطار ضيق جدا بمعنى آخر أن تحديد الأنشطة ذات الأولوية يكون طبقا للأهداف المسطرة من السلطات.

2.2.2. مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق: بعد الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 قررت الدولة أن تحرر الاقتصاد ووضعت قانون 1988 الذي سمح ب :

- تحرير حجم الاستثمارات.
- السماح بالتمويل عن طريق التمويل الخارجي.
- إقامة الغرف التجارية من أجل تطوير القطاع الخاص.
- ثم جاء مرسوم 1993 من أجل جعل حرية الاستثمار في مختلف القطاعات بدون شروط باستثناء الإعلان
- ثم في سنة 1996 هيكل آخر تم إنشاؤه لتدعيم مشاريع المستثمرين الشباب

في بداية الألفية الجديدة قامت الدولة بوضع سياسة دعم للم.ص.م في سياق الشراكة الأورو متوسطية وأيضا برنامج الإنعاش الاقتصادي عبر القوانين التالية:

- القانون رقم 01-18 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة بتاريخ، 2001/12/12 قام هذا القانون بتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وميزها بين مختلف أشكالها.
- إنشاء صندوق ضمان عن طريق قانون 02-37 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 74 المؤرخة في 2002/11/13 يهدف هذا الصندوق إلى:
- التدخل في توفير الضمانات ل م.ص.م التي تقوم بالاستثمار في مجالات: إنشاء الشركات، تجديد العتاد، توسعة المؤسسات...
- اتخاذ القرار بشأن أهلية المشاريع والضمانات البنكية.
- مراقبة المخاطر الناشئة عن منح الضمانات.
- إنشاء حاضنات المؤسسات مرسوم 78-32 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخ في 2003/02/26 التي تتمثل في النماذج التالية وبهدف تشجيع المشاريع:
  - الحاضنات: هو الهيكل الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.
  - ورشات العمل: موجهة لأصحاب المشاريع في مجال الصناعات المصغرة والأعمال الحرفية.

وتم اصدار مرسوم رئاسي رقم 04-134 المنشور في الجريدة الرسمية 27 المؤرخة في 28/04/2004لأجل تحديد النظام الأساسي لصندوق ضمان القروض للاستثمارات ل م.ص.م (عبد اللطيف، 2006، ص 46).

سعت الجزائر، على غرار مختلف دول العالم، إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا السياق سوف نوضح في الجدول الموالي تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعمومية (يتضمن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قطاع الصناعات التقليدية و الذي تم ضمه إلى وزارة السياحة ابتداء من سنة 2010).

الجدول رقم (01): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية لسنة 2018

نوع الم.ص.م	عدد الم.ص.م	الحصة (%)
الم.ص.م الخاصة		
الأشخاص المعنوية	628219	57,47
الأشخاص الطبيعية	464689	42,55
المهن الحرة	223195	20,42
المهن الحرفية	241494	22,09
المجموع الجزئي 1	1092908	42,51
الم.ص.م العمومية		
الأشخاص المعنوية	262	0,02
المجموع الجزئي 2	262	0,02
المجموع الكلي	1093170	100

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم ، العدد 33 ، 2018، ص 07.

في نهاية النصف الأول من عام 2018، بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1093170 كياناً، منها أكثر من 57% من الأشخاص المعنوية، منها 262 مؤسسة اقتصادية عامة (EPE) مسجلة. ويتكون الباقي من أشخاص طبيعيين 43 %، 20 % منهم من المهنيين الأحرار و 22 % من الحرفيين.

الجدول رقم (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السنتين 2018/2017

	س2017/1	س2018/1	التطور (%)
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1060289	1093170	3,10
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية	596074	628291	5,39

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم، العدد 33، 2018، ص 12.

الجدول رقم (3): تطور م.ص.م حسب قطاع النشاط للسنتين 2018/2017

	قطاع النشاط	س2017/1	الحصص	س2018/1	الحصص	التطور (%)
1	الزراعة	6392	1,07	6877	1,09	7,59
2	المحروقات، الطاقة، المناجم	2843	0,48	2936	0,47	3,27
3	BTPH	177727	29,83	182477	29,05	2,67
4	الصناعات التحويلية	92804	15,58	97728	15,56	5,31
5	الخدمات	316044	53,04	338201	53,83	7,01
	المجموع الكلي	595810	100	628219	100	5,44

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم، العدد 33، 2018، ص13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

-القطاعات التي كان إنشاء الأعمال فيها أقوى بين أول فصلين دراسيين للسنتين الماليتين 2017 و 2018، تظل قطاع الخدمات بنسبة 53.83%.

-في نهاية النصف الأول من عام 2018، بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 97728، مقارنة مع 92804 في نهاية النصف الأول من عام 2017، بزيادة قدرها 5.31 % . في حدود مبلغ يترا وح بين اقل او يساوي 200000 دج و10.000. 000 دج تم تعديل عدد الصيغ و المبالغ المقدمة والمساهمة الشخصية والقروض بدون فائدة والقروض البنكية كما يلي: استثمار من 5000001دج إلى 10000000دج، المساهمة الشخصية 72% و القرض بدون فائدة (الوكالة) 28 % بعد أن كانت المساهمة الشخصية 80% والقرض بدون فائدة 20%.

الجدول رقم (4): وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (أشخاص طبيعية)

	الصحة	العدالة	الاستغلال	الأعمال	المجموع
عدد التوقفات عن النشاط	1453	409	4541	11315	17718
الحصة (%)	8,20	2,31	25,63	63,86	100

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم، العدد 33، 2018، ص16.

وفقًا لهذه الأرقام ، هناك 17718 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النوع المادي التي توقفت عن العمل خلال النصف الأول من عام 2018، أنشطة الحرفيين هي الأكثر عرضة للخطر، مع 11315 من الإشعاعات (حوالي 63،86٪ من المجموع) و يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية ب 4541 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شطب، أي 25،63 ٪ من المجموع.

3. تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني:

إن التطور الملموس في ديناميكية و تعداد المؤسسات الصغيرة في السنوات الأخيرة، سمح لها بان تلعب دورا رياديا في مجال تحقيق التنمية في الجزائر، وذلك من خلال إبراز مساهمتها في زيادة معدلات التشغيل و خلق القيمة المضافة و زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي مايلي جانب من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني لسنة 2017 :

يساهم هذا القطاع في تشغيل 2601958 عامل ، كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار و الواردات بحوالي 18 مليار دولار(ياسر، 2018، ص 04)

الجدول رقم (5): تطور مناصب الشغل حسب نوع المشروعات الصغيرة و المتوسطة

نوع الم.ص.م	السداسي الأول 2017		السداسي الأول 2018		التطور (%)
	العدد	الحصة	العدد	الحصة	
العمال	1517990	58,34	1575003	58,54	3,76
المؤسسات	1060289	40,75	1093170	40,63	3,10
المجموع الجزئي	2578279	99,09	2668173	99,18	3,49
الم.ص.م العمومية	23679	0,91	22073	0,82	-6,78
المجموع	2601958	100	2690246	100	3,39

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم، العدد33، 2018، ص 13.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ في نهاية النصف الأول من عام 2018 ب 269024 موظفاً، منهم 22073 موظفا فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نموا قدر بنسبة 3.39 ٪ بين النصف الأول من عام 2017 والنصف الأول من عام 2018.

إن مساهمة قطاع المؤ ص و م في إجمالي التشغيل عرفت تحسنا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 7,4 % سنة 2001 إلى 21,2 % سنة 2005 ، و 15 % سنة 2010 ، لتصل إلى 20 % سنة 2015 ، ولكنها تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى النامية، وتساهم المؤسسات ص وم بنسبة 65 % من مناصب العمل الكلية في الدول ذات الإيراد العالي بينما تتجاوز هذه النسبة في الدول ذات الإيراد المتوسط والمنخفض 30% ، 55% على التوالي.

و على سبيل المقارنة تقدر نسبة مساهمة PME ، في إجمالي التشغيل : 56 % في تونس، المغرب 50 % ، تركيا 76 %، جنوب افريقيا 60 %، بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي 67 %، حيث نجد هذه النسبة في ألمانيا تساوي 62,5 %، الدانمارك 65 %، اليونان 86,5% ، مالطا 79,3 %، بولونيا 68,9%.(ربيعة وعبد القادر، 2018، ص. 280)

و تظهر الإحصائيات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، على عكس القطاع العمومي الذي ظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص.(نصيرة ونور الدين، 2018، ص. 34).

4. العراقيل التي تواجه تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في الجزائر لم تحظى بالمكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني، بسبب الفضاء الهش والمعرض للعديد من المعوقات التي تعرقل تنميتها، والتي نذكر منها :

1.4 عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

إن غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية أدى الى صعوبة وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية(سعدان، 2002، ص.01).

2.4 المعاناة من المحيط الإداري :

من بين هذه الصعوبات:

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للموافقة على مؤسسة ما.
- صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.(عبد المليك، 2003، ص.01)

3.4 واقع و مشاكل التمويل:

معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوفي الشروط التي تؤهلها لدخول البورصة إضافة إلى ضعف البورصة الجزائرية، لهذا فإن تمويل هذه المؤسسات يتوقف إلى حد كبير على البنوك.(قويدر، 2002، ص. 18)

وتتردد البنوك في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تراها هشة كون منحها قروض يعتبر مخاطرة كبيرة نتيجة لعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات، إضافة إلى أنها تعاني من عراقيل فيما يخص تمويل الاستثمارات سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء مؤسسات أو تجديد العتاد وتوسيع قدرات الإنتاج،(سماح، 2014، ص.127) ويمكن حصر المشاكل الرئيسية لهذا النوع من التمويل فيما يلي :

- طول مدة إجراءات الحصول على القروض و تعقدها.
- ارتفاع تكاليف الاقتراض.
- ضيق نطاق التمويل الرسمي و عدم فاعليته.
- غياب مؤسسات متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة.
- إقصاء المشروعات الصغيرة من بورصة الجزائر.
- ضعف نظام المراقبة و المتابعة.(Khaled, 2003, p 09)

4.4 ضعف التحفيزات الضريبية والجمركية :

تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في توظيف وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها في الاقتصاد الجزائري تتحمل أعباء ضريبية لا تساعد بأي حال من الأحوال على تطوير إنتاجها، بل تؤدي إلى تنامي الأنشطة التي تصب في خانة التهرب الضريبي (سعدان، 2003، ص 06).

5.4 صعوبات ذات طابع هيكلي:

من أهم هذه الصعوبات: (عبد المليك، 2003، ص12)

- عدم اعتماد المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكملة لأنشطتها.

- غياب المعطيات عن حجم ونوعية المؤسسات المتواجدة في السوق والمؤسسات المطلوبة والمنافسة.
- نقص الخبراء في إدارة وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.4 مشاكل الخلافات بين الشركاء:

في بعض الأوقات تكون المؤسسات الصغيرة ضحية عدم الاتفاق بين الشركاء وفي الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسات ويمكن إجمال هذه السلوكيات والتصرفات في ما يلي: (سامية، 2014، ص. 200)

- حب السيطرة والتفرد بالإدارة.
- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية، الإنتاجية والتسويقية وغيرها.
- الأنانية وحب الذات و الاتكالية واللامبالاة والتوسع في المصاريف الشخصية تؤدي هذه الأسباب إلى نقص السيولة، تأخير السداد، عدم متابعة العمل وغيرها من المشاكل التي قد تتراكم إلى حد تهدد استمرارية مؤسسة ذاتها.

5. استراتيجية ترقية و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

من بين جهود دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة نذكر ما يلي:

1.5 وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تم انشاء هذه الوزارة سنة 1994 من أجل التكفل بانشغالات و معالجة مشاكل هذا القطاع، وهذا من أجل توجيه الاهتمام نحو تعبئة القدرات و الإمكانيات المتاحة في القطاع الخاص و توجيهها نحو الاستثمار في هذا النوع من القطاعات.

2.5 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

هي جهاز موجه للشباب البطال ذو فئة عمرية من 19- 35 سنة، وهو جهاز لدعم استشارة و مرافقة الشباب ذوي الأفكار لتحقيق نشاطاتهم. ومن مهامها (www. Ansej.dz):

- إعلام المستثمر الشباب بكل المعلومات الاقتصادية و التقنية و القوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إنشاء بنك للمشاريع و تطوير العلاقات مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، ضرائب،...).
- تطوير شراكة داخل القطاعات لتعريف فرص الاستثمار لمختلف القطاعات.
- ضمان تكوين مع المؤسسات لصالح المستثمرين الشباب.

يوجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتتمثل في:

- **التمويل الثلاثي:** يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والبنك .
- **التمويل الثنائي :** يشمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والقروض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة.

في ما يلي بعض الإحصاءات الخاصة بنشاط هذه الهيئة مقسمة حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (6): المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط (2018/06/30)

قطاع النشاط	مشاريع ممولة	رجال	نساء	نسبة الانوثة%
الفلاحة	55232	52653	2579	4,67
الحرف	42772	35452	7320	17,11
الناء و الأشغال	33144	32400	744	2,24
الري	545	521	24	4,40
الصناعة	25586	21931	3655	14,29
الصيانة	9699	9534	165	1,70
الصيد	1131	115	16	1,41
أعمال حرة	10323	5661	4662	45,16
الخدمات	106992	89429	17563	16,42
النقل المبرد	13385	12996	389	2,91
نقل السلع	56530	55821	709	1,25
نقل المسافرين	18986	18505	481	2,53
المجموع	374325	335018	38307	10,23

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 33، 2018، ص 29.

منذ تطبيقه في نهاية النصف الأول من عام 2018، ساعدت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تمويل3742525 مشروع منهم 335018 لرجال أعمال مقابل 38307 للسيدات، وهو معدل أنوثة إجمالي بنسبة 10% تحتل سيدة الأعمال مكانة مهمة في الأنشطة الليبرالية بنسبة 45%.

3.5 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص مهمتها الأساسية تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة، والفقر عن طريق دعم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحساباتهم الخاصة .

في ما يلي بعض الإحصائيات المأخوذة من الموقع الرسمي التي تبين مدى نشاط هذه الهيئة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2018.

الجدول رقم (7): الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قروض ممنوحة حسب نوع التمويل (2018/06/30)

نوع التمويل	العدد	%	الوظائف المختلقة
تمويل شراء المواد الأولية	763 254	90,33	1 144 881
التمويل الثلاثي-ANGEM"	81 672	9,67	122 508
المجموع	844 926	100,00	1 267 389

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، رقم ، العدد33، 2018، ص 31.

الجدول رقم 8: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2018/06/30)

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	%
الفلاحة	117 134	7 433 009 868	13,86
TPI	331 023	15 995 425 321	39,18
BTP	71 879	5 783 400 634	8 ,51
الخدمات	172 243	15 654 481 531	20,39
الحرف	148 260	8 098 101 652	17,55
التجارة	3583	882 383 573	0,42
الصيد	804	101 097 887	0,10
المجموع	844 926	53 947 900 465,80	100,00

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، رقم ، العدد33، 2018، ص 31.

حسب قطاع النشاط، تمثلTPI (الصناعات الصغيرة جدًا) والخدمات والحرف والزراعة القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة بنسبة 91٪ من المجموع.

4.5 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، نظرا لارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الطلب حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني خلال الفترة 1993 و1994 إلى 7580 منصب عمل أي بنسبة 3%، واعتبر آنذاك الصندوق الأول على المستوى العربي والثاني على المستوى الأفريقي بعد جنوب إفريقيا، ولقد جاء الصندوق بإضافات جديدة تمثلت في تعبئة البطالين وإحصائهم، تطوير كفاءاتهم وقدراتهم الذهنية من خلال مراكز البحث عن العمل، مراكز دعم العمل الحر ومساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات.

5.5 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)

تم إنشاء صندوق ضمان القروض بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، وتسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

الجدول رقم 9: الملفات المعالجة (من 2017/01/01 إلى 2018/06/30)

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	201	85
التكلفة الإجمالية للمشاريع	31 425 550 363	7 796 677 983
مقدار الاعتمادات المطلوبة	21 056 355 151	4 955 986 659
متوسط معدل التمويل المطلوب	67%	64%
مبلغ الضمانات الممنوحة	9 948 702 055	2 458 076 081
متوسط معدل الضمان الممنوح	47%	50%
متوسط مبلغ الضمان	49 496 030	28 918 542
عدد الوظائف للخلق	4 342	1 371

الاستثمار حسب الوظيفة	7 237 575	5 686 855
الائتمان حسب وظيفة	4 849 460	3 614 870
الضمان حسب الوظيفة	2 291 272	1 792 907

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم، العدد، 33، 2018، ص24.

نلاحظ من خلال الجدول أن مقدار الاعتمادات المطلوبة قدر ب 21056355151 اعتماد فيما يخص عروض الضمان، و 4955986659 كشهادات ضمان أي ما يعادل 47% للعروض و50% للضمانات كما بلغ عدد الضمانات الممنوحة للعروض 201 و85 لشهادات الضمان.بلغ عدد الضمان حسب الوظيفة 272 291 2 للعروض مقابل 907 792 1 لشهادات الضمان.

6.5 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المادة 21 وفقا للأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وبموجبه تم تحديد مبادئ وأساليب تشجيع الاستثمار في الجزائر، ولقد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) التي عملت وفقا للمادة 07 من قانون الاستثمارات السنة 1993 والتي انطلق نشاطها في مارس 1995.

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكالة حكومية مكلفة بالاستثمار في الجزائر وتضم جهاز لتشجيع الاستثمار والذي يقوم بمرافقة وتسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع.

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا.

الجدول رقم (10) : القوائم المختصرة للمشاريع الاستثمارية لسنة 2018

	قطاع النشاط	BTPH	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
المشاريع المصرح بها	س2017/1	364	1298	322	205	108	94	2916
	س2018/1	408	1179	162	113	63	102	2027
	حصة س2018/1 (%)	20,13	58,16	7,99	5,57	3,11	5,03	100

	التطور (%)	12,09	-9,17	-49,69	-44,88	-41,67	8,51	-30,49
المبلغ (مليون دج)	س2017/1	39467	794139	126099	232442	28863	20079	1283487
	س2018/1	53566	481294	203686	51224	38441	19 904	848 11
	حصة س2018/1 (%)	6 ,32	56,75	24,02	6,04	4,53	2,35	100
الوظائف	س2017/1	5175	46636	10427	6244	3015	2158	94888
	س2018/1	5884	59923	7244	12573	2479	2 339	73 836
	حصة س2018/1 (%)	7,01	63,16	14,12	8,46	4,08	3,17	100

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجمّ، العدد 33، 2018، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المشاريع المصرح بها لسنة 2018 تناقصت بنسبة، 49،30% مقارنة بسنة 2017، أما فيما يخص الوظائف فقد ازداد عددها 94888 لسنة 2018 بعدما كان عددها 73836 لسنة 2017.

6. الخاتمة:

تعرضنا من خلال هذه الدراسة الى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومأمول المستقبل، حيث تمت معالجة الجانب النظري فيما يخص نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم القيام بالتطرق لمساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الوطني وعرض أهم العراقيل والصعوبات التي واجهتها ثم عرض الحلول والتدابير التي أخذتها الدولة الجزائرية لتنميتها وترقيتها مستقبلا، لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.6. النتائج

إن المؤسسات الصغيرة في الجزائر حديثة النشأة مقارنة مع باقي الدول ، و هذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، خاصة مع مطلع التسعينات نتيجة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فبدا الاهتمام بتطوير هذا النوع من المشروعات من خلال إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994، كما كان للقانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغيرة و الصادرين سنة 2001 و سنة 2017 اثر بالغ الأهمية على نمو و تطور هذه المشروعات في الجزائر.

- رغم كل المشاكل التي واجهت ولا زالت تواجه المؤسسات الصغيرة إلا انه يمكن القول بأنها تؤدي دورا أساسيا ومهما في الاقتصاد الوطني بخلق مناصب شغل جديدة وتوفير قيمة مضافة في جميع القطاعات.
- إن تعداد المؤسسات الصغيرة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها الدولة من فترة إلى أخرى، بهدف تسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى محاولة تسوية المشاكل والعراقيل التي تعيق تطورها.
- رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المشروعات لا زالت تعاني من مشاكل وعراقيل تمنعها من الاستمرارية وهذا ما لاحظناه من خلال إحصائية وفيات المؤسسات الصغيرة التي شطبت سنة 2018 والتي قدرت نسبتها ب63، 25 بالمائة من المجموع.
- غالبية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان الاستثمارات المؤسسات الصغيرة التابعة للمركز والشرق بنسبة 80 بالمائة والغرب والجنوب بنسبة 20 بالمائة، وهذا يدل على عدم التناسق في توزيع المؤسسات الصغيرة مما يسبب خطرا على التنمية الجهورية ويؤثر على التنمية الاقتصادية.

2.6. التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح للنهوض بهذه المؤسسات بعض التوصيات كما يلي:

- القضاء على البيروقراطية بتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة.
- تحسيس و توعية الشباب و تشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة وهذا بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية عبر قافلة تجوب كافة أنحاء الوطن حول المقاولة و إنشاء المؤسسات.
- إيجاد ميكانيزمات جديدة خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة، وبأخص إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية ترمي إلى تسهيل تعبئة قروض الاستثمار وضمانه وكفالته وذلك لتسهيل الحصول عليه.

- تحسين المستوى التكويني للموارد البشرية العاملة في البنوك في ميدان التعامل مع المؤسسات الصغيرة.
- إدراج التمويل الإسلامي كحل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مشروع صغير.
- دعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة في المناطق النائية لمشاركتها في التنمية الاقتصادية.
- التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة بمختلف المناطق لتحقيق مبدأ التوازن الجهوري في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها كل منطقة.
- تثمين و استغلال البحوث العلمية من اجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة من جهة و تحسين منتجاتها من جهة أخرى.

7. المراجع والهوامش:

1) بكريتي، نصيرة ، وطويل، نورالدين شريف. (2018). تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الاقتصاد ؟. *مجلة التنظيم والعمل*، المجلد 07(العدد01).

2) بن اشنهو، عبد اللطيف. (2006). *عصرنه الجزائر : حصيلة و أفاق 1999-2009*، الجزائر.

3) بوقادير، ربيعة ، وعبد القادر، مطاي(2018). *تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016*. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*. المجلد 14(العدد 19).

4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(13 نوفمبر، 2002)، العدد 74.

5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.(01/11/ 2017). *المادة 05 التي تتضمن القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة*، العدد 02.

6) شبايكي، سعدان. (2002، 8-9 أفريل). *معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط(الجزائر).

7) طلحي، سماح.(2014). *دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر*. أطروحة دكتوراه ، جامعة ام البواقي، الجزائر.

8) عزيز، سامية. (2014). *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة*. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

9) عياش، قويدر. (2002، 8-9 أفريل). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة*. مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

10)محمد عبد الحليم، عمر(2003، ايام 25-28 ماي). *التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية*. الندوة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف.

11)مزهودة، عبد المالیك. (2003، 25-28ماي). *التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة*، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

12)مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الصناعة والناجم لولاية المسيلة، تاريخ الاسترجاع:08-01-2020متاح على الموقع http://dim-msila.dz/?p=73،.

13)منصور، أحلام ، و بن عمر، أسيا. (2017، يومي 06- 07 ديسمبر). *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها*. الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد لخضر حامة بالوادي، الجزائر.

14)نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجمّ. (2018).، العدد 33.

15)ياسر، عبد الرحمان، و آخرون.(2018). قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات، *مجلة نماء للاقتصاد و التجارة* ، العدد الثالث.

1) CHELIL, Abdelatif, et AYAD, Sidi Mohamad, *PME en Algérie : réalités et perspectives*, Université de Tlemcen. consulté le :08-01-2020, http://fseg2.univ-tlemcen.dz/larevue09/CHELIL%20Abdelatif.pdf.
2) FONFANG David .(2014). *La PME en Afrique : essai d'une définition commune*, Paris : L'Harmattan.
3) Khaled Mena .(les 23 -24 - 25 juin , 2003). *La problématique de financement de PME en Algérie, colloque international : gouvernance et développement de la PME*. Alger.
4) KOTLER, P, et DUBOIS, B .(2006). *Marketing management.* 12e édition, Paris :Pearson Education.
5) www. Ansej.dz, consulté le 01 /05 /2019.
6) www.angem.dz, consulté le 22/04/2019.